

Distr.: General
31 March 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد الخويزن (نائب الرئيس) (هولندا)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

يتعلق ببند معينة في الإطار الزمني العادي البالغ ستة أشهر ولكنها لم تحصل على تسديدات فيما يتعلق بالبند الأخرى لمدى عامين. ولذلك فإنه يسأل عن المعايير الدقيقة التي استخدمتها الأمانة العامة.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/58/381 و A/58/447 و Corr.1)

٤ - وأعرب عن قلقه أيضا إزاء الديون المستحقة على المنظمة لأوروغواي فيما يتعلق باشتراكها في عمليات حفظ السلام في كمبوديا. وقد أثرت هذه القضية في التقرير السنوي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وقد طُلب إلى الأمانة العامة البحث عن حلول بديلة لهذه المشكلة. وقد جرى التسديد لعدد من البلدان المساهمة بقوات عن اشتراكها في العمليات في كمبوديا، غير أن معايير تخصيص تلك التسديدات غير واضحة. وأعرب عن أمله في عدم استخدام الأمانة العامة معايير انتقائية لم تعتمد عليها الجمعية العامة وكرر تأكيد طلبه للحصول على تعليل كتابي لهذه الحالة.

١ - السيد باوليلو (أوروغواي): قال إنه يرحب بالاقترح الوارد في تقرير الأمين العام بشأن ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/58/381) وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها (A/58/447). وأوروغواي ملتزمة بإعادة وصون السلام في المناطق التي تشهد نزاعات، وقد اشتركت، منذ عام ١٩٩٢، في أكثر من عشرين بعثة لتحقيق هذا الغرض. وأسهمت بقوات بلغت ١ ٦٠٠ في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبرغم الأحوال البالغة الخطورة التي تعرضت لها تلك القوات في الآونة الأخيرة، فإنها لا تزال مقتنعة بأن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحق العيش في مناخ سلام.

٥ - وفي الختام، أعاد تأكيد التزام أوروغواي فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام وأشار إلى أن نجاح تلك العمليات يتوقف على كفاءة توفير مستوى كاف من الموارد التي يجب إدارتها بعناية.

٢ - وأعرب عن ارتباجه بشأن شكل الميزانية القائم على النتائج، ولكنه يرى أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين في هذا المجال. وينبغي أن تضع الجمعية العامة في الاعتبار، عند اعتماد ميزانية البعثة، الطابع المعقد والمتنوع للبعثة وتكفل توافر التمويل الكافي لطائفة واسعة من الأنشطة في مجالات من قبيل حماية حقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية والمساعدة الانتخابية.

٦ - السيد هالبواكس (المراقب المالي): ردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل أوروغواي، أشار إلى أن المنظمة لا تستطيع دائما تسديد التكاليف بالكامل وفي حينها للدول الأعضاء لأنها لا تحصل دائما على اشتراكها المقررة بالكامل وفي حينها. ولذلك، تتمثل المعايير الوحيدة لتحديد ما إذا كانت التسديدات ستدفع من عدمه في ما إذا كانت هناك أموال كافية متاحة في الحساب ذي الصلة من عدمه.

٣ - ومع أنه يسلم بأن عملية تسديد التكاليف قد أصبحت أكثر سلاسة، فإن القلق يساوره إزاء المعايير المستخدمة في هذا السياق. فالتناقضات التي يتعذر تحليلها تعني أنه جرى تسديد التكاليف بالكامل للدول الأعضاء فيما

٧ - وقال، مشيرا على وجه التحديد إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إن تسديدات

(٢٠٠٣)، إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وقد اقترح الأمين العام ميزانية بلغ إجماليها ٧٠٠ ٨٨١ ٢٩ دولار (صافيها ١٠٠ ٤٠١ ٢٨ دولار) للفترة من ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بافتراض أن البعثة ستكون عملية لحفظ السلام ممول في إطار جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام.

١١ - وأردف قائلاً إنه بالتالي في رسائل متبادلة بين رئيس مجلس الأمن والأمين العام، أعرب الأول، بالنيابة عن المجلس، عن رأي مفاده ضرورة إدارة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار كبعثة سياسية خاصة لأغراض الميزانية. وقد قرر مجلس الأمن آنذاك، في القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣)، تمديد ولاية البعثة حتى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

١٢ - واختتم قائلاً إنه بناء عليه، إذا قررت الجمعية العامة تمويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الميزانية العادية، سيلزم توفير موارد إضافية يبلغ إجماليها ٧٠٠ ٨٦٥ ١٣ دولار (صافيها ٥٠٠ ٤١٤ ١٣ دولار) للفترة من ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وستنشأ الحاجة إلى توفير موارد يبلغ إجماليها ٩٠٠ ٣٤٣ ٩٠٠ دولار (صافيها ٤٠٠ ١٧٢ ٤٠٠ دولار) في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/58/539)، إن اللجنة أوصت بالموافقة على تقديرات الأمين العام البالغة ٢٨,٩ مليون دولار. وبالإشارة إلى الفقرة ١٥ من التقرير، قال إن الأمر

تكاليف المعدات المملوكة للوحدات كانت تدفع كل ربع سنة على أساس معيارين هما ما إذا كانت هناك أي أموال متاحة وما إذا كان قد تم اعتماد المطالبات المقدمة خلال الفترة قيد البحث. ولما كانت أوروغواي قد قدمت مطالباتها بعد الموعد النهائي للربع المنتهي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣، سيجري التسديد لها في نهاية الربع المقبل، في كانون الأول/ديسمبر.

٨ - وفي الختام، قال إن التسديدات المتعلقة بعمليات حفظ السلام في كمبوديا يجري دفعها في قسطين ينبغي أن يدفع باقي المجموع المستحق لأوروغواي في ذلك التاريخ.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/58/598)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/598)

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/58/538، A/58/535، A/58/370) و A/58/598؛ A/C.5/58/12

٩ - الرئيس: وجه الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/58/535) وإلى رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/58/12).

١٠ - السيد هالبواكس (المراقب المالي): قال في معرض تقديم تقرير الأمين العام بشأن الميزانية المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/58/370) ومذكرة الأمين العام بشأن الميزانية المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/58/598)، إن مجلس الأمن قد قرر، في القرار ١٤٧٩

الابتكارية لتمويل الدعم من أجل السلام ومنع المنازعات. والمعلومات الواردة في الوثيقة A/58/598 فيما يتعلق بتوزيع التكاليف ينبغي أن تكون كافية لتمكين اللجنة من اتخاذ قرار بشأن منهاج عمل مناسب.

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/58/539 و A/58/591)

١٨ - السيدة بولارد (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام)، قالت في معرض تقديم تقرير الأمين العام بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/58/539)، إنه في القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. وتضمن التقرير أطر عمل قائمة على النتائج للفترة الأولى للميزانية، وسيجري تنقيحها وجعلها أكثر موضوعية في التقرير التالي.

١٩ - ومضت قائلة إن الميزانية بلغت ٥٦٤,٦ مليون دولار، منها ٩,٧ مليون دولار مثلت مصروفات فعلية تكبدتها البعثة في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ و ٥٥٤,٩ مليون دولار مثلت تقديرات الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد كفلت تلك الميزانية النشر التدريجي لـ ٧٨٥ ١٤ من أفراد القوة العسكرية، و ٢١٥ من المراقبين العسكريين، و ١١٥ ١ من ضباط الشرطة المدنية، بمن فيهم ٣٦٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٦٦١ ١ من الموظفين المدنيين. وكفلت أيضا نقل معدات من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي وبعثات أخرى.

٢٠ - واختتمت قائلة إن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة ترد في الفرع الرابع من التقرير.

متروك للجمعية العامة لتقرير إنشاء حساب خاص لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار من عدمه.

١٤ - السيد ويتمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يرى أن من الأهمية تمويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الاعتماد الصحيح وإنه لذلك يؤيد قرار طرح الاستفهام عن تمويلها في إطار البنود ١٢٠ و ١٢١ و ١٦١ من جدول الأعمال. كما أنه يؤيد توصية مجلس الأمن بإدارة البعثة بوصفها بعثة سياسية خاصة لأغراض الميزانية وغيرها.

١٥ - وأردف قائلاً إنه باعتماد القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، قرر مجلس الأمن أن الحالة في كوت ديفوار تتطلب ضباط اتصال عسكريين غير مسلحين تتمثل ولايتهم في توفير خدمات الاتصال، والمراقبة وتقديم التقارير. وليست هناك ترتيبات لتنظيم حملات عسكرية وليست هناك قدرات هجومية أو دفاعية متوخاة. ومن المفترض نشر الضباط في أفرقة مكونة من اثنين من المستشارين إلى عشرة وليس في وحدات مشكّلة؛ وسيكونون أطرافاً تيسيرية للسلام، لا حفظة سلام.

١٦ - ولذلك، عندما بات واضحاً أن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تمول بوصفها بعثة لحفظ السلام، قام مجلس الأمن، الذي كان يظن أنها ستكون مصنفة بوصفها بعثة سياسية خاصة وستدرج في الميزانية العادية، باتخاذ خطوة غير عادية بإحاطة الأمين العام برأي المجلس. وقد أكد القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣) تلك النقطة.

١٧ - واختتم قائلاً إن وفد بلده لا يعارض إشراك إدارة عمليات حفظ السلام في تخطيط البعثة أو إدارتها. بيد أنه من الأهمية أن تتصرف اللجنة وفقاً للولاية التي اعتمدها مجلس الأمن وأن تستخدم تلك الولاية كمبدأ توجيهي رئيسي لإنشاء البعثة وإدارتها، وذلك في بحثها عن المزيد من الطرق

٢٤ - وأكد من جديد فائدة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ذات الصلة في بلوغ الهدف المشترك، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين. وقال إن الاشتراك النشط للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تحقيق تسوية سلمية في ليبيريا يصلح كمشال إيجابي في هذا الصدد. وبالإشارة إلى الفقرات من ٧ إلى ٩ في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/58/591)، قال إن تنسيق الجهود والتعاون من جانب جميع الأطراف الفاعلة ضروريان للقيام، على نحو شامل، بمعالجة الطبيعة المتشابكة للزاعات السائدة في بلدان غرب أفريقيا، بما فيها ليبيريا. بيد أن تنسيق الجهود ينبغي ألا يتحول إلى تدابير لتخفيض التكاليف.

٢٥ - وأردف قائلاً إن التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات مسألة حيوية أيضاً، وفي هذا الصدد أعرب عن موافقته على ملاحظة اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٦ من تقريرها. ودعا إلى الاشتراك النشط لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عملية وضع مفهوم العنصر الإنساني والمتعلق بحقوق الإنسان للبعثة وتنفيذه بوجه عام.

٢٦ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة لتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن، وهو برنامج هام جدا لليبيريا وبلدان غرب أفريقيا الأخرى على حد سواء التي تشهد نزاعات. ولا بد من دعم الالتزام بتنفيذه.

٢٧ - واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى تعقد الهيكل التنظيمي للبعثة، الذي ينعكس في كبر ولايتها وتعقدها، فإنه يرحب بالفصل الجلي بين الجوانب المختلفة للولاية إلى عناصر محددة بوضوح لتحقيق التنسيق والتنفيذ على نحو أفضل. ولهذا الغرض، ينبغي تجميع الأنشطة والوظائف معا كما ينبغي وفقاً لنواحي التشابه بينها.

٢١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/58/591)، إن اللجنة استعرضت التقديرات التي قدمها الأمين العام وقدمت عددا من التوصيات. كما قدمت اللجنة عددا من الملاحظات بشأن هيكل البعثة، وتحديد رتب الموظفين المدنيين، وقضايا التقييم والتنسيق. وأعرب عن ثقته في أن تلك الملاحظات ستؤخذ في الاعتبار وأن نتائج تنفيذها ستعكس في التقرير المقبل.

٢٢ - واختتم قائلاً إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إذ وضعت في اعتبارها الخبرة التي اكتسبتها من البعثات ذات الطابع المماثل، قد أوصت باعتماد المبلغ الذي اقترحه الأمين العام بل إنها أوصت أيضاً بألا يتجاوز مجموع المبلغ المقرر لتلك الفترة ٤٥٠ مليون دولار. وستستعرض اللجنة مسألة الأنصبة المقررة الإضافية عندما تبحث تقديرات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢٣ - السيد كيلابايل (بوتسوانا): تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إنه يؤيد الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأعرب عن ترحيبه بالشكل القائم على النتائج للميزانية المقترحة، الذي يتناول، وفقاً لولاية البعثة، تحقيق الأهداف ذات الصلة باتفاق السلام الشامل. وأحاط علماً بالمعلومات الواردة في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام بشأن النشر التدريجي للأفراد. ونظراً لكبر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وطبيعتها المعقدة، أثنى أيضاً على الأمانة العامة لإنجازها الميزانية في ٩٢ يوماً فقط. وقال إن إدراج المعلومات في الميزانية مفيد ويدل على وضوح الخط المستهدف الذي ينبغي تحسينه واستخدامه في تقييم الأداء في المستقبل.

السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. بيد أنه بالنظر إلى أن الطريق إلى نجاح عمليات حفظ السلام يتمثل في التنسيق بين جميع قطاعات البعثات، فإنه يجب على جميع قطاعات ووحدات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تعمل معا من أجل تلافي الازدواج، وأعرب عن تأييده الكامل لملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن هيكل العنصر المدني للبعثة وشدد على أن من الأهمية استعراض الهيكل التنظيمي للبعثة بغية تبسيطه.

٣١ - واحتتم قائلًا إن مراعاة البعد الإقليمي لعمليات البعثة يتسم بأهمية بالغة للاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد، يتوقع أن تنسق البعثة بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ولكفالة وجود نهج على صعيد المنظومة لتناول القضايا دون الإقليمية الكثيرة، يجب أن تعمل البعثة أيضا مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بالاجتماع بين رؤساء تلك البعثات والمكاتب الذي انعقد مؤخرا في داكار. وأعرب عن موافقته على تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالتنسيق وشاركها ملاحظتها القائلة بأن الأخذ بنهج منسق حقيقية يقتضي اشتراك جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية في إدارة أية موارد. ولهذا السبب، أعرب عن تأييده لإنشاء وحدة تخطيط البرامج وتقييمها داخل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفيما يتعلق بتمويل البعثة، أعرب عن اتفاقه مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣٢ - السيد هامرشميت (كندا): تكلم أيضا بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا، فقال إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا يمثل خطوة بالغة الأهمية لتحقيق هدف إعادة السلام

٢٨ - وأشار إلى العوامل الخارجية الواردة في إطار العنصرين ١ و ٢ وطلب إلى البعثة أن تبذل كل جهد لكفالة تحقيق الأهداف ذات الصلة، وهي بالغة الأهمية لنجاحها. وفيما يتعلق بعملية السلام (العنصر ٤)، أعرب عن ترحيبه بالخطوات الأولية المتخذة لإنشاء وحدة استشارية انتخابية وأعرب عن أمله في اتخاذ ترتيبات كافية لضمان تحقيق الإنجاز المتوقع لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة في ليبيريا في عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، أعرب عن أمله في أن يبدأ التخطيط للانتخابات قبل إجرائها بوقت طويل وارتأى ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للاستعانة بمتطوعي الأمم المتحدة لذلك الغرض. وطلب ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار بصورة كاملة الدراية الفنية المتاحة بالفعل في المنطقة، عند انتقاء المتطوعين للبعثة.

٢٩ - وفي الختام، أعرب عن امتنانه لجميع البلدان المساهمة بقوات وشجع الأمانة العامة على العمل بصورة وثيقة وسريعة معها لضمان سير الجداول الزمنية للنشر التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حسب الخطة. وينبغي الاهتمام بتعيين موظفين مدنيين مؤهلين من المنطقة وإشراك الدول الأعضاء في المنطقة في الأنشطة المتعلقة بتدريبهم.

٣٠ - السيد مارتيني (إيطاليا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه: إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة إليه: بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، بالإضافة إلى آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، فقال إن لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، من خلال نهجها المتعدد التخصصات، دور رئيسي عليها أن تؤديه من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وهيئة بيئة مستقرة للحياة المدنية في ليبيريا. وأعرب عن ترحيبه باعتراف البعثة العمل في مجموعة متنوعة من المجالات من قبيل بناء المؤسسات، والسياسة الجنسانية، وحماية الأطفال ونزع

الاستعداد، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والموجودات والقدرات التي قدمها العديد من الدول الأعضاء قبل البدء، تمكنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من نشر الأفراد على أساس قوي.

٣٥ - وأثنى على الأمانة العامة لقيامها بإعداد ميزانية جيدة الصياغة، وشاملة ويسهل فهمها في غضون تلك المواعيد النهائية الضيقة، سيما وأن الجوانب المجهولة الكثيرة في بداية البعثة جعلت تقدير الميزانية أمرا صعبا على أحسن تقدير. ولزيادة ضبط تقديرات الميزانية، فإنه سيكون ممثنا لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في النشر في منطقة البعثة. وتعكس الميزانية إطارا جيدا للنتائج يزود إدارة البعثة بإرشادات واضحة لتنفيذ القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) وينبغي أن تكون بمثابة أساس ممتاز لكفالة استخدام الموارد والطاقة على نحو يدعم أهداف البعثة بوجه عام. وفي هذا الصدد، أعرب عن تشجيعه للأمانة العامة لمواصلة تنقيح تقنياتها للميزنة القائمة على النتائج.

٣٦ - ومضى قائلاً إنه بالنظر إلى حجم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتعقدها، فإن الموارد المطلوبة لتحقيق أهدافها كبيرة ويمكن توقع زيادتها على مدى الـ ١٨ شهرا المقبلة. ولهذا السبب، من الأهمية إعداد البعثة على أساس سليم من البداية والتركيز، كلما أمكن، على أفضل الممارسات المالية. وفي هذا الصدد، أعرب عن تشجيعه للأمانة العامة للاعتماد على الدروس المستفادة من العمليات الجارية فضلا عن توجيهات اللجنة الخامسة في السياق المحدد لأنشطة البعثة.

٣٧ - واختتم قائلاً إنه لما كانت البعثة محاطة بعملياتي الأمم المتحدة في سيراليون وكوت ديفوار، فإن للمنظمة فرصة ممتازة لتحقيق المستوى الأمثل لتوفير الدعم وتوصيل الخدمات في المنطقة. وينبغي تقوية التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار لبلوغ الحد الأمثل في

إلى ليبيريا وتخفيف حدة الحالة الإنسانية البالغة الصعوبة السائدة في ذلك البلد. وستؤدي البعثة أيضا دورا حيويا لتحقيق الاستقرار في منطقة لحق بها الخراب من جراء عدد من النزاعات المدمرة المتتالية.

٣٣ - ومضى قائلاً إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا يمثل علامة بارزة للأمم المتحدة، بالنظر إلى أن ليبيريا تمثل أول دولة تستضيف بعثة كبيرة لحفظ السلام منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قبل ثلاث سنوات وتمثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أول نشر كبير منذ تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تقرير الإبراهيمي). ومن شأن نطاق وحجم العملية في ليبيريا أن يتيح للدول الأعضاء أول فرصة لها لكسي تقيّم بصورة شاملة آثار عملية الإصلاح التي أوصى بها الإبراهيمي، والتي تتسم بأهمية بالغة لمسؤوليات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن وإمكانات السلام لكثيرين جدا في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، فإنه يتطلع إلى إجراء تحليل شامل للخبرة التي اكتسبتها البعثة وأداء الأمم المتحدة في دعمها لها. وقد طلبت الجمعية العامة إجراء استعراضين منفصلين لاصلاحات الإبراهيمي، وهو يتصور أن هذين الاستعراضين سيعتمدان بصورة هامة في استخلاص استنتاجاتهما على الخبرة التي اكتسبتها البعثة.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا يمثل تحسنا على العمليات السابقة في عدد من النواحي. فالاستثمارات في القدرات الجديدة والموسعة أظهرت قيمتها في مجالات من قبيل التخطيط الاستراتيجي وتخطيط العمليات وتقاسم المعلومات مبكرا مع البلدان المساهمة بقوات. وقد شهدت التعبئة المبكرة لموارد البدء البالغة الأهمية تحسنا بإنشاء واستخدام سلطة التزام سابقة للولاية ومخزونات النشر الاستراتيجية وبفضل المساندة المرنة المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللواء الاحتياطي العالي

استخدام موارد وسائل النقل، والاتصالات، والمعدات والتخزين التي لدى المنظمة. ومع اقتراب انجاز عملية النشر الأولية ومع نشوء احتياجات إقليمية، يُتوقع من الأمانة العامة أن تحدد الكفاءات الممكنة.

٣٨ - السيد كوزاكي (اليابان): قال إن السلام والاستقرار في ليبيريا هامان للسلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا والقارة الأفريقية بأسرها. وفي هذا الصدد، قال إنه يود الإشادة بجميع الأطراف المشتركة في جهود الوساطة التي أدت إلى إقامة حكومة انتقالية في ليبيريا.

٣٩ - وأعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/58/591)؛ وكما أشار التقرير، فإن النشر الكامل لقرابة ١٥ ٠٠٠ من القوات بحلول نهاية آذار/مارس عام ٢٠٠٤ قد يكون توقعاً متفائلاً أكثر مما ينبغي. وأعرب عن مشاركته في رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائل بأن البعثة ينبغي أن تستفيد من الدراية الفنية لكيانات الأمم المتحدة الأخرى وأن تشاركها في نهج منسق يهدف تنفيذ الولاية وليس ترجمة كل جانب من جوانب الولاية التي أناطها مجلس الأمن إلى طلبات للحصول على أفراد. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى استعراض الهيكل التنظيمي للبعثة مع إيلاء اهتمام خاص لهيكل الرتب.

٤٠ - وفي الختام، أعرب عن تأييده التام لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائل بأن مجموع المبلغ المقرر للفترة من ١ آب/أغسطس عام ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٤ ينبغي ألا يتجاوز ٤٥٠ مليون دولار. وهناك على ما يبدو مجال لتحقيق وفورات في تكاليف الوحدة من حصص الإعاشة وتكاليف السفر لأغراض التدريب.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.